نظم دعم القرارات ودورها
في مواجهة انعدام الأمن الغذائي

عبد الحميد موسى البرغوثي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

MAS

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES Y DE COOPERACIÓN

aecid

Junta de Comunidades de Castilla-La Mancha

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نظم دعم القرارات ودورها
في مواجهة انعدام الأمن الغذائي

عبد الحميد موسى البرغوثي

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، غانية ملحيس (نائب الرئيس)، سامر خوري (أمين الصندوق)، غسان الخطيب (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، لؤي شبانة، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.pal-econ.org.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نظم دعم القرارات ودورها
في مواجهة انعدام الأمن الغذائي

عبد الحميد موسى البرغوثي

2008

نظم دعم القرارات ودورها في مواجهة انعدام الأمن الغذائي

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحثون: د. عبد الحميد موسى البرغوثي، دكتوراه في الاقتصاد الزراعي.

المراجعة والتقييم: د. باسم مكحول، خبير اقتصادي.
د. فتحي السروجي، منسق البحوث (ماس).

التدقيق اللغوي: ميراندا هيرست (إنجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل وكالة التعاون الاسباني (AECID) من خلال منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2008
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

في السنوات الأخيرة، عاشت نسبة كبيرة من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظروف شديدة القسوة. حيث تعرضوا لاضطرابات في الأحوال الاقتصادية، من ناحية، وخسائر وفقدان في مواردهم الطبيعية، من ناحية أخرى. وقد تمخض عن تلك الظروف وضع صعب يعـــيش فيه حوالي ثلث السكان في حالة يمكن وصفها بأنها تفتقر إلى الاستقرار في الأمن الغذائي.

تناقش هذه الدراسة كفاءة سياسات مختلفة تهدف إلى تعبئة وتفعيل الموارد المتاحة بطريقة فعالة حتى يتم خلق نظم دعم القرارات (DSS) القادر على تأمين الأمن الغذائي.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى منظمة التعاون من أجل السلام (ACCP)، ووكالة التعاون الاسباني (AECID)، اللذين موّلا هذه الدراسة، كما أود أن أشكر الباحث الرئيسي على جهـــوده التـــي أنتجت هذه الدراسة القيمة.

د. محمد نصـــر
المديـــر العـــام

ملخص تنفيذي

تشير بيانات 2006 أن 34% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غـزة يواجهـون حالة من انعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى 12% يتهددهم هذا الخطر خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. وتختلف هذه المعانات من منطقة إلى أخرى بحسب مقومات بقائها مـن مصادر طبيعية وفرص عمل وغير ذلك من موارد، مع العلم أن إجراءات الاحـتلال مـن إغلاق ومصادرة الأراضي والحواجز وما إلى ذلك تقف بشكل رئيس خلف تردي أوضـاع الأمن الغذائي لدى الأسر الفلسطينية.

وبالرغم من أن مواجهة انعدام الأمن الغذائي على أجندة العمل التنموي منذ سنوات، إلا أن الإنجاز لا زال محدوداً وذلك بسبب فشل البرامج والسياسات في تلمس المشاكل الحقيقيـة وتجنيد أو توظيف الموارد في مشاريع تحقق استدامة التنمية والأمن الغـذائي. بـل علـى العكس، فقد أوجدت بعض هذه المشاريع حالة من التبني والأبوة للمهمشين غذائياً وأدى عدد من التدخلات إلى ركون بعض من الفئات المـستفيدة إلـى الـدعم دون تنـشيط قـدراتها ومواردها أو موجوداتها بما يؤهلها من تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغـذائي بجهودهـا الذاتية وبشكل أكثر استدامة.

قد يحتاج تحقيق مستوى أفضل من الأمن الغذائي إلى تكاليف أقل إذا ما وظفت هذه الموارد بشكل أكثر كفاءة وبمزيد من الحرص والانتماء، وإذا ما صـيغت القـرارات ووضـعت السياسات والبرامج بناءاً على معلومات ومعرفة، أي قرارات مبنية على المعلومات.

من المعروف أن المرء يتخذ عدداً غير محدود من القرارات يومياً، بل يأخذ يوميـاً عـدد كبير من القرارات التي تؤثر بشكل واضح على وضعة المالي وإنجازه. وتؤخذ بعض هذه القرارات بدون دراسة وتمحيص وبعضها الآخر يحتاج إلى المزيد مـن الوقـت والجهـد ويواجه حجماً أكبر من المخاطر. اجمالا، كلما زادت أهمية القرارات وخطورتها وتعقيدها كلما زادت الحاجة إلى الوقت والجهد وكـذلك كلمـا زادت أهميـة المعلومـات وتحليـل المعلومات لدعم القرار وتصويب القرار. وبما أن عملية اتخاذ القرارات هي عبـارة عـن

الاختيار بين متعدد، فإن هناك حاجة لتحليل هذه الخيارات جميعاً وبالتالي المزيد من المعلومات والجهد التحليلي لها، وهو ما أوجد الحاجة إلى نماذج ونظم معلوماتية وتوفير المادة الأولية (المعلومات والبيانات) لتسهيل ودعم القرارات والأهم تصويب هذه القرارات.

تعترض عملية استخدام المعلومات والبيانات والمعرفة في اتخاذ القرار العديد من المعوقات والصعوبات بعضها مرتبط بالبيانات والمعلومات كماً ونوعاً (الأمن المعلوماتي) والبعض الآخر مرتبط بالقدرة والكفاءة على تصنيع واستغلال المعلومات بالشكل الأفضل. وقد وجدت نظم ونماذج المعلومات ودعم القرار بغرض تسهيل الوصول للمعلومات والمساعدة في عملية اتخاذ القرار، أي استيعاب معطيات الواقع واستشراف المستقبل وتحليل البدائل من أجل تقليل المخاطرة.

هناك عدة أنواع من النماذج والنظم المعلوماتية، بدءاً من جداول وقواعد البيانات إلى نماذج دعم القرار ونماذج المحاكاة مروراً بنظم المعلومات على شبكة الإنترنت ونظم الخبراء والنظم المعتمدة على الوثائق والإدارية وأخرى تربط بين تحليل البيانات ونظم المعلومات الجغرافية. وهي تختلف حسب حاجتها للبيانات والمعلومات وتصنيع أو تحليل البيانات وكذلك حسب مستخدميها والهدف التي وجدت من أجلة.

حاولت الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة المحورية مثل: هل نحن بحاجة إلى نظم لمعالجة المعلومات ونماذج لدعم القرارات؟ وأي هذه النظم والنماذج نحتاجها أكثر؟ وفي أي سياق يتوجب توظيف هذه النماذج ونظم المعلومات؟ خاصة إذا ما وضعنا مواجهة تردي أوضاع الأمن الغذائي وهشاشته كهدف للتدخل في دعم القرارات. وفي معرض تحليل هذه الأسئلة تعرضت الدراسة بالتحليل لأربعة نماذج محوسبة ونظام معلومات تستخدم لأغراض دعم القرار وهي النموذج الفلسطيني لإدارة موارد البيئة (PSERM)، ونموذج النمط المحصولي (CROPPAT)، ومصفوفة تحليل السياسات (PAM) ونظام المعلومات والترسيم الخاص بانعدام الأمن الغذائي (FIVIMS).

من المفيد الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يعني "إمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي كل الوقت للحصول على الحياة بصحة وعافية" وبالتالي يتضمن أربعة أبعاد هامة هي توفر الغذاء (إنتاج محلي، صافي التجارة والدعم الغذائي)، وإمكانية الوصول للغذاء (عمل، دخل

ودعم)، واستخدام أمثل للغذاء (التحضير، التغذية والصحة) واستقرار الغذاء والخاص بحالة السوق من تذبذب في الدخل والأسعار.

مواجهة انعدام الأمن الغذائي بشكل فعال تطرح عدد من الأسئلة: من هم غير الآمنين غذائياً وأماكن تواجدهم؟ ما هي طبيعة ودرجة وتكرار تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي؟ ما هي طبيعة معطيات ومحددات البقاء لديهم ومجالهم الحيوي؟ ما هي طبيعة المخاطر التي تواجههم؟ و ما هي قدرتهم وطبيعة استراتيجيات الدفاع المتوفرة لديهم؟

العديد من المعوقات تحول دون العمل الفاعل في مجال مواجهة الأمن الغذائي منها قاعدة الإنتاج الضيقة وفشل المؤسسات والسياسات والسوق وخاصة في مجال اقتصاد الغذاء. ويلعب نقص المعلومات والقدرة على تصنيعها والمستوى التقني والتكنولوجي دور هاماً في ذلك. من المفترض أن تتعرض نظم المعلومات ونماذج دعم القرار للتوسع في هذه الأمور والمجالات وتوفير المعرفة والإجابات التي تعين المهتمين والنشطاء والمعنيين على استغلال المتاح من موارد بشكل أفضل والإجابة على الأسئلة المطروحة بشكل مقنع وفعال.

تعتمد البحوث التطبيقية على عدد من المناهج لتناول مسألة الغذاء واقتصاد الغذاء تضم منهجية تحليل سلسلة السلعة والتي تعتمد على متابعة السلعة الواحدة من البذرة وحتى المنتج النهائي والمستهلك، ومنهج يعتمد على مقومات الحياة لدى الأسرة والمجموعات بما فيها الموارد والإمكانيات واستغلالها والمخاطر وآليات مواجهتها ومنهج ثالث شمولي ومتعدد المجالات من زراعة وتربية وصحة وغيرها ويضم الخبرات المتعددة في دراسة الحالة بشكل متكامل وشمولي كون المشكلة ليست محدودة بمجال محدد. وهو ما يشير كذلك إلى أهمية وتعدد مجالات التدخل معلوماتياً وبالتالي تنوع النماذج المطلوبة لتحليل المعلومات ودعم القرارات واتساع قاعدة البيانات والمعلومات المطلوبة لتناول هذه المسائل ودعم القرارات المختلفة. حيث تضم هذه المعلومات ما له علاقة بمنظومة الإنتاج الزراعي، منظومة معلومات السوق، ومنظومة معلومات الجماعات المهمشة والتغذية وكذلك منظومة الغذاء والمساعدات الغذائية. والتي تشكل قواعد بيانات للإنذار المبكر ومنهل للمعلومات لتحسين ودعم القرارات الخاصة بالعملية الإنتاجية والتسويق أو القرارات الخاصة بالسياسات المتعلقة والمؤثرة في هذه الأمور.

بحكم تعدد مجالات التدخل المطلوبة وكذلك تعدد المستهدفين ومستخدمي نظم المعلومات ونماذج دعم القرار فمن المتوقع أن تتنوع هذه النماذج وقواعد أو نظم المعلومات وتأخذ في الغالب شكل نماذج محددة بحل مشكلة بعينها (إنتاجية أو تسويقية ...الخ) أو منظومات متكاملة تشمل عدد من النماذج المحوسبة التي تتكامل وظيفياً. فمن النماذج ما يوفر فهماً معمقاً للواقع (إنتاج، وفرة، أسعار...الخ) وآخر يعتمد على خبرة الخبراء لاستقصاء واستقراء الوضع مستقبلاً (الإنتاج المتوقع والوفرة أو الأسعار المتوقعة، انتشار وتطور الأمراض والحشرات... مثلاً) ونماذج أخرى للمقارنة (أفقياً وعموديا)...وغيرها.

من الجدير بالذكر أنه وبالرغم من أهمية استخدام المعلومات والنماذج المحوسبة لدعم القرار ونماذج المحاكاة إلا أن إدماج هذه النماذج والمعلومات في عملية اتخاذ القرار والاستفادة منها لا زالت محدودة وأقل كثيراً من المتوقع وأقل كثيراً من المطلوب وذلك لعدة أسباب منها:

- ✧ معوقات خاصة بالسياسات والمؤسسات وبيئة العمل وتضم مثلاً تدني درجة الالتزام بالأهداف والسياسات وتدني الوعي بأهمية المعلومات وتدني التنسيق في مجال تبادل المعلومات وتوجه العمل معلوماتياً نحو التمويل الخارجي،
- ✧ مشاكل خاصة بالبيانات والمعلومات من حيث الوفرة والنوعية والتغطية ....الخ بالرغم من الحاجة إلى كم كبير من المعلومات والبيانات ذات النوعية من مصادر متنوعة وذلك من أجل تطوير النماذج المحوسبة وتوظيفها في عملية تحسين القدرة على اتخاذ القرار،
- ✧ معوقات تقنية حيث أن إدماج نظم المعلومات ونماذج دعم القرار تحتاج إلى قدرات بشرية مدربة على إدارة نظم المعلومات المعقدة وفي المجالات المختلفة (قطاعياً وعلمياً أو فنياً)،
- ✧ معوقات مالية حيث أن إدارة المعلومات وإنتاج نظم المعلومات النماذج المحوسبة وتشغيلها تحتاج إلى ميزانيات كبيرة نسبيا،
- ✧ مشكل وضعف خاص بنظم المعلومات ونماذج دعم القرار ذاتها حيث أن المحاكاة الحقيقية للواقع عملية معقدة وكذلك نظم البيانات والمعلومات معقدة إن شئنا أن تكون مفيدة. يضاف أن النماذج غالباً ما تكون شخصية وأكاديمية والمستخدم في التطبيق

مختلف، مزارع أو منتج أو مرشد زراعي...الخ وقد لا تتقارب الاهتمامات والفهم والقدرة على التشغيل.

استعرضت الدراسة أربعة (4) نماذج لدعم القرار وجدت طريقها للتطبيق بشكل أو بآخر في الأراضي المحتلة أو مرشحة للاستخدام بحكم ميزات تمتلكها.

النموذج الفلسطيني لإدارة موارد البيئة (PSERM):

قام معهد البحوث التطبيقية – أريج – بتطوير هذا النموذج عام 1996. يهدف النموذج (PSERM) لتحديد الوضع الأفضل لاستغلال الموارد المتاحة على مستوى المحافظة من أرض زراعية ومياه تبعاً لمعطيات ديموغرافية وتسويقية واقتصادية محددة. وتستخدم لهذه الغاية البرمجة الخطية. تشكل عائدات الإنتاج الزراعي للسلع المختارة كدالة الهدف ويحددها (كحد أعلى) بدرجة رئيسية المياه المتوفرة على مستوى المحافظة ومساحة الأرض الزراعية المتاحة و تلبية الطلب على السلع الزراعية تلك (كحد أدنى) والذي يمثله الاستهلاك الداخلي والصادرات والواردات وكلها على مستوى المحافظة. يحدد الطلب بشكل رئيس أيضاً عدد السكان بحسب سيناريوهات نمو محددة ومستوى معيشي (دخل) محدد أيضاً في سيناريوهات 4 وكذلك عدد من العائدين إلى تلك المحافظة من المهجر تبعاً لسيناريو محدد أيضاً.

يغطي النموذج قائمة محددة من محاصيل الخضار والبستنة الشجرية. من المحاصيل يأخذ النموذج بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج والإنتاجية للسلعة الواحدة تحت مستويات تكنولوجية أربعة، الزراعة المكشوفة، التغطية بأنفاق منخفضة وأنفاق عالية وكذلك بيوت بلاستيك وما ينتج في الزراعة البعلية (المطرية). كما يأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق في المحافظة.

جدير بالذكر أن النموذج يتعامل مع بيانات سنوية وعلى مستوى المحافظة ويعتمد على جمع البيانات ميدانياً أو من الجهات المختصة المنتجة للبيانات مثل وزارة الزراعة ومديريات الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء.

مصفوفة تحليل السياسات (PAM):

تركز مصفوفة تحليل السياسات على تلسيط الضوء وحساب المؤشرات الخاصة بقدرة السلع المحلية على المنافسة في السوق (العالمية) والمحلية في حال تحرير التجارة ومؤشرات خاصة بالحماية والدعم الذي تحظى به هذه السلع، وكل سلعة على حدة، أو الظلم الذي تتعرض له بسبب سلبية هذه الحماية والدعم (دعم المستهلك مثلاً). وهي بذلك تساعد في مراجعة وتقييم أداء السوق والسياسات المؤثرة في العملية الإنتاجية وفي التسويق كذلك.

تعتمد مصفوفة تحليل السياسات على الفرق بين الأسعار المالية الحقيقية (الخاصة) والأسعار الاجتماعية (أسعار الظل) محسوباً على أساس سوق حرة والأسعار العالمية لكل من مدخلات الإنتاج والمخرجات وكذلك الموارد المحلية. بناءاً عليه يتم حساب تكاليف الموارد (بأسعار خاصة وأسعار اجتماعية) وتكاليف الموارد المحلية (بأسعار خاصة وأسعار اجتماعية) وكذلك المبيعات (بأسعار خاصة وأسعار اجتماعية) ومن هذه جميعاً يتم حساب الربح الخاص والربح بأسعار اجتماعية وكذلك التحويلات فيما بينها.

نموذج النمط المحصولي (CROPPAT):

تم وضع النموذج CROPPAT كجزء من برنامج الدكتوراه للباحث (د. عبدالحميد موسى) سنة 1992. يهدف البرنامج إلى مساعدة المزارع ودعم قراراته في تخطيط عملية الإنتاج على مستوى المزرعة وتوظيف (توزيع) الموارد المتاحة من أرض ومياه على المحاصيل والأنشطة الزراعية المختلفة التي يمكن إنتاجها، أي تحديد النمط المحصولي الأفضل Cropping Pattern.

يأخذ النموذج CROPPAT إمكانية تعدد أهداف المزارع، فمن مزارع يبحث عن تعظيم الربح وآخر يخاف المخاطرة ويبحث عن استقرار الربح وثالث يفضل ضبط الميزانية وتحديد سقف التكاليف والصرف. ولهذا الغرض يعتمد البرنامج على البرمجة الخطية وغير الخطية (المخاطرة).

يعتمد النموذج CROPPAT على المعطيات الشهرية من تكاليف وأسعار ومدخلات وإشغال الأرض والمياه وإنتاج...الخ وكذلك أسعار السوق شهرياً، حيث يتيح البرنامج نماذج للتنبؤ بأسعار السوق الشهرية معتمداً على معطيات الأسعار السابقة (سلاسل زمنية للأسعار الشهرية) وتأخذ بعين الاعتبار توقعات التطورات الاقتصادية.

يقدم البرنامج CROPPAT الحلول والأفضل (النمط المحصولي أو توزيع الأرض على المحاصيل المتنافسة) والتي تلبي أهداف المزارع وضمن معطيات المزرعة من وفرة المياه (على المستوى الشهري) والأرض وكذلك التكاليف الشهرية. وللمزارع المقايضة بين الحلول المقترحة والتي تلبي أهداف متباينة للوصول إلى الحل التوافقي (الحل الوسط) الذي يعظم حتى منظومة الهدف للمزارع.

يعطي النموذج CROPPAT كذلك أسعار الظل للموارد المحددة للعملية الإنتاجية وعلى مستوى الشهر، بمعنى سعر الظل للمياه مثلاً في شهر أيلول أو شباط ...الخ كذلك بالنسبة لمحددات الإنتاج الأخرى بما فيها الدخل المرتقب والميزانية المرصودة للصرف أو اليد العاملة المتوفرة.

بمخرجاته المعلوماتية يساعد النموذج CROPPAT المزارع في تخطيط استخدام المياه والأرض والميزانية المتوفرة وكذلك قوة العمل. وتوضع المخرجات في تقارير يمكن طباعتها تساعد المزارع والمرشد الزراعي والباحث من فهم العملية التحليلية وتفسير المخرجات. وهو بذلك كعين مناسب للمرشدين الزراعيين وأصحاب القرار بشكل عام.

نظام معلومات وترسيم انعدام الأمن الغذائي والهشاشة (FIVIMS).

نظام المعلومات FIVIMS أو ما شابهه من نظم معلومات خاصة ببيانات انعدام الأمن الغذائي تعتمد توفير البيانات والمعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي على مستوى عالمي ووطني لتشكل منظومة معلوماتية على شبكة الإنترنت. وتهدف إلى التعريف بانتشار انعدام الأمن الغذائي والمساعدة في تحليل المعلومات على المستوى القطاعي (إنتاج وتسويق واستهلاك...الخ) وتعزيز القدرات الوطنية والبشرية في تحليل المعلومات الخاصة بالأمن الغذائي وتعزيز التشبيك في هذه المجالات.

يعتمد إنشاء نظم FIVIMS على التعرف إلى حاجات كل قطر وبالتالي تلبيـــة احتياجـــات أصحاب القرارات للمعلومات والبناء ما أمكن على المعلومات المتاحة على مستوى الأسرة وبطريقة فعالة.

تغطي نظم المعلومات FIVIMS عدد من المكونات وهي بدورها نظم معلومات مثل نظـــم معلومات الإنتاج الزراعي ونظام معلومات التسويق ونظام معلومات الصحة والتغذية ونظام معلومات خاص بالإنذار المبكر وبالتالي يضم معلومات عن المناخ وتحولاتـــه والتنبـــؤات ويضم كل من هذه النظم عدد من المؤشرات التي تساعد على متابعة أوضاع انعدام الأمـــن الغذائي.

تختلف نظم FIVIMS من قطر لآخر تبعاً لأولويات هذا القطـــر وحاجاتـــه والإمكانيـــات المتوفرة وذلك لاعتمادها على المتوفر من البيانات من أجل منظومة متكاملة على المـــدى البعيد معتمدة على تراكم الأجزاء، كما جاء في الأدبيات.

في الأراضي المحتلة، الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظراً لعدم توفر نظم المعلومات فقد تم التركيز على بناء القدرات البشرية في إدارة المعلومات وعمل مسوح لظاهرة انعدام الأمن الغذائي وتعمل حالياً على مسح اجتماعي اقتصادي وشبكات الأمان على مستوى الأسرة من أجل المساعدة في متابعة هذه الظاهرة ومساعدة أصحاب القرار في رسم السياسات ووضع البرامج لمواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج وعلى رأســـها الـــنقص فـــي تـــوفر والاهتمـــام بالمعلومات والبيانات كماً ونوعاً وضعف تبادل المعلومات والتنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال والأهم من ذلك تدني قدرتها على الاستخدام الأفضل للمعلومات والبيانـــات المتوفرة وعدم اعتماد المعلومات عند وضع السياسات واتخاذ القرارات بشكل عام بما فـــي ذلك على مستوى المؤسسات ناهيك عن مستويات المزرعة أو وحدات الإنتاج.

كذلك صاغت الدراسة عدد من الاقتراحات ومنها أهمية التركيز على تناول الأبعاد المختلفة لانعدام الأمن الغذائي ومنها الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وغيرها، إن على مستوى القطر أو التجمع أو حتى الأسرة، التركيز على تعزيز كفاءة اســـتخدام المعلومـــات

وبناء قدرات أصحاب القرار ومستخدمي البيانات والمعلومات إن على مستوى المؤسسات أو الأفراد. ويضم ذلك فهم الواقع الحالي لاستخدام البيانات والمعلومات وتحديد المعوقات والمشاكل التي تعترض استخدامها بشكل أكثر كفاءة. كما ضمت المقترحات تحديد الاحتياجات في مجال تحليل المعلومات وتقييم الآثار المرتقبة لإدماج المعلومات في عملية اتخاذ القرار على مستوى المزرعة أو على مستوى السياسات.